

الذي والقاموس يصح بالهزة فليراجع **قوله** كما
سبغى اي قيل قوله وكره له ذوق شئ **قوله** سبغى
اي قيل قوله وكره له ذوق شئ **قوله** او طعن
بروح فوصل الى صفة في الرفع تقديم هذه الجملة على قوله
او اتبع ما بين اسنانه **قوله** وان بقي في صفة
اي بقي الزرع كما صرح به القهستاني حيث قال وانما
شرطه كونه عافية صلوا اليك احترازا عما
اذ طعن بريح فانه غير مفسد وان بقي الزرع في جوفه
قوله كالو التي مبنى للمجهول يدل عليه تعديل
الجملة الرفع بقوله لانه لم يوجد من الفعل
ولم يصل اليه ما فيه صلوا **قوله** ولو بقي الفصل
في صفة فندفنه نظر فانه لا ترق بين فصل
السهم و زرع الرفع وقد قدم ان يقانح الرفع
غير مفسد فيجب ان يكون فصل السهم كذلك
ومرغ في التبيان بان كلاهما مفسد وصارح
القهستاني بان دخول الحجر في الجايضة مفسد
فيكون في كل من زرع الرفع وحجر الجايضة قولان
الصحيح منهما عدم الاضداد ولم يكون في فصل السهم
خلافا فيما رايت بل اطلق القول بالفساد دعابة
النهر تفيد عدم اختلاف ايضا حيث قال وان
بقي الفصل في صفة ففسد واختلفوا فيما لو بقي الرفع
والصحيح انه لا يفسد انتهى فليراجع **قوله** حتى انق
ليس شرطا في اضداد الصوم كما في امداد التناع **قوله**
وان صرت نضبه قضى وكفر اي سواء انزل او لا
كما لا يخفى لكن في جزئه بالتكثير نظر فان التكاليف
نقل

نقل منه خلافا ولم يبرح شيئا وعبارته ولو بد الجوع
ناسيا فتذكر ان تزع من ساعته لم يضطر وان دام
على ذلك حتى انزل فعليه للقضاء ثم قيل لا كفارة عليه
وقيل هذا اذا لم يحرك نفسه بعد التذكير حتى انزل
فانحرك نفسه بعد هذا فله كفارة انتهى مع
ان جزمه بالتكثير ينافي ما سياتي من قوله الا ان
مسئلة المان فلا كفارة مطلقا على المدة هب فان
المراد بمسئلة المان ما يشمل الجوع لان علة عدم
الكفارة ظهرف مالت وخلو فته في المالك والشرب
والجوع كذا في الزبيحي والهداية وغيرها **قوله**
وبعد لا اي لغة ارتها **قوله** على المذهب وقال
ابو يوسف يضطر والخلوف مبنى على ان بين الثالثة
والجوف منفذ اعند وعندهما لا وانما يجوز في البول
بالترشيح بحر **قوله** او اوجرا حسب في صلة
وانما اتى بها لاجل قوله او نايما والافلو كره على ان
ليشرب بنفسه فشراب كان الحكم كذلك كما يدل عليه
اطرافه فتم نفلوا سقطها الشارع وقال او اوجرا نايما
لكان اتى **قوله** مطلقا اي سواء ظن فطره
او علم عدم فطره **قوله** لشبهة ظن فطره قد
تقدم في اهلها بالصوم ان زفر وما كما يكتمضان
بنيه واحدة لجميع المشرك فلم يكن صايما في صورة
المان كما هو عندنا فلا معنى لمقوله لشبهة
ظن فطره في الجمع لا تثبت في الشبهة عند زفر
في رخصت اعلى الصحيح المقيم فيكره صايما في مسئلة
المان عند كفى لا تايث لكونه صايما عند في